جامعه القادسية
كليه الإدارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية

دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية

مشروع تخرج مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد /قسم المالية والمصرفية / كجزء من متطلبات نيل شهاده البكالوريوس

اعداد

محمد جاسم محمد

محمد عزيز عبدالرضا

اشراف الأستاذ

عباس هادي

المقدمة:

ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدّة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، وكذلك الحال بالنسبة للحوكمة والتي باتت من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، لاسيما حينما يكثر الحديث عن ترشيد القرارات ونجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين.

ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحوكمة واضحة في دعم آليات الاصلاح المالي والاداري للاقتصادات بتوفيرها سُبل وادوات ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي على أساس من المعايير الدقيقة التي تحقق الاستخدام الامثل للموارد وبما يضمن مصالح المتعاملين. وبالمقابل فقد انعكس الركود الاقتصادي مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي بشكل واضح على الأداء المصرفي والاستقرار النقدي فكان لابد من أسلوب جديد تدار به الامور وفق معايير وقواعد محددة.

ولذلك فقد كان للحوكمة قواعد ومعايير ومفاهيم ومقومات، عززت من دورها على المستوى الجزئي والاصلاح المؤسسي، وعلى المستوى الكلي والاصلاح الاقتصادي وبالتالي علاقتها بالسياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية على حد سواء وبما يضمن حُسن ادارة المال برشد وشفافية، ولما كان الامر كذلك فقد أثرت الحوكمة على القطاع المالي – بشقيه البنوك وسوق المال – من حيث الكفاءة والتنافسية في عالم المال والاعمال حيث الجودة والكفاءة معيار البقاء.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال الاتي:

أ -حاجة المصارف الى قواعد وادلة عمل تضمن من خلالها كفاءة الاداء ومواجهة البيئة المتغيرة الجديدة بكل ما تحمله من متغيرات تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي والمصرفي ولهذا فأدلة وقواعد الحوكمة وادارة الحكم الرشيد تضمن هذا المسار.

ب – ضعف الاليات التي تحكم المصارف لضمان حسن ادارتها مما يستوجب اعتماد قواعد وادلة ادارة الحكم الرشيد فيها بشكل يبعدها عن المشاكل والازمات المالية.

ج – ضرورة ان يكون للمصارف ادارة حكم رشيد قوي بسبب خصوصيتها المتميزة من كونها مؤسسات وساطة مالية تعتمد على اموال الاخرين يتوجب حمايتها والمحافظة عليها بشكل فاعل ومحاولة تجنب المشاكل والازمات المالية التي تعرضت اليها الكثير من المصارف في العالم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي العراقي لاسيما وأن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبل هذا القطاع تعتبر ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال على مستوى القطاع ذاته وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهكذا فان العولمة وبما تحمله في ثناياها من اشتراطات على القطاع المصرفي تستوجب منه النهوض بأعماله بصورة تحقق التنافسية التي تؤهله لخوض غمار العولمة بنجاح واقتدار، مما يتطلب تطبيق الحوكمة بمفاهيمها التي تسهم في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي.

ومما يعزز أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، كون البنوك من أهم مصادر التمويل للافراد والشركات على حد سواء، ناهيك عما للبنوك من دور بالغ الاهمية في الرقابة على آداء الشركات التي تمولها وبالتالي امكانية فرض مبادئ الحوكمة عليها، اضافة لما تشهده الدول من تحول نحو التنافسية والجودة حيث البقاء للافضل.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث من خلال دراسته الى تحقيق الاهداف التالية:

١. **التعرف على ماهية الحوكمة ومحدداتها.**
٢. **التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقيه.**
٣. **تحديد دور الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.**
٤. **توضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تعزيز تنافسية البنوك التجارية العراقيه.**

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:-

١. لا تتأثر تنافسية الجهاز المصرفي العراقي بالعولمة.

٢. لا تؤثر الحاكمية المصرفية في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول /الاطار النظري

الاطار النظري لماهية الحوكمة وأهدافها: على الرغم من عدم الاجماع على تعريف محدد للحوكمة، إلا أنه ونظرا للاهتمام المتزايد بها، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة ماهيتها وآلياتها، ولعل من بين تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وذلك لما للحوكمة من أثر واضح في زيادة الكفاءة وتعميق دور القطاع المالي من بنوك واسواق المال ورفع معدلات الاستثمار، بالاضافة الى دورها في دعم القدرات التنافسية وترشيد قرارات التمويل، ومضاعفة الارباح وتوفير فرص العمل بما يحفظ مصالح المتعاملين.

فالحوكمة Governance مشتقة من الكلمة الانجليزية Govern أي يحكم ومنها أتت Government، Governor، Govern nance والتي تعني حكومة، حاكم، وحوكمة بالتتابع. وبهذا استقر رأي الاقتصاديون والمحللون والخبراء على مصطلح Corporate Governance أي حوكمة الشركات نظراً لاهميته البالغة من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. حيث تتمثل الحاكمية المؤسسية (خوري،٢٠٠٦) في مجموعة العلاقات التي تجمع بين الأدارة التنفيذية للشركة ومجلس ادارتها من جهة، ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخرى.

فالحوكمة إذن مجموعة القوانين والقرارات الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق والأهداف، وبمعنى أخر فان الحوكمة تعنى وجود نظم تحكم العلاقات البينية ذات الصلة بالأداء، حفاظا على حقوق حملة الاسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لهم، وتقوية دور أصحاب المصالح والحرص على الافصاح والشفافية، وكذلك تأكيد مسؤولية مجلس الادارة.

عموما فالاوساط العلمية تجمع على أن مفهوم الحوكمة بات يعني الحكم الرشيد الذي يُنفذ وفق تعليمات وقوانين وقواعد تُسير الشركات وتعزز الشفافية القانونية، وبما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومعالجة المشكلات الناجمة عن أخطاء الادارة والمراجعين لاسيما فيما يتعلق بحاجة الشركات لاسواق المال لغايات التمويل عند اصدار الاسهم والسندات.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التى شهدتها عدد من دول العالم، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى الاعتماد على المشروعات الضخمة لتحقيق معدلات مرتفعة وذات طابع استمراري للنمو الاقتصادي. ومع إتساع المشروعات أخذت الملكية تنفصل عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات فى البحث عن مصادر تمويل أقل كلفة من غيرها، فكان التوجه للقطاع المالي، ومما ساعد على ذلك انتشار العولمة وبالتالي

تحرير الأسواق المالية والمعاملات المصرفية، إلا أنه ومع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة ضعفت آليات الرقابة على المديرين الأمر الذي أدى الى وقوع بعض الاخطاء والأزمات المالية مما دفع بالمعنيين للاهتمام بالحوكمة أكثر من ذي قبل.

ربما يكون سبب ذلك تداخل هذا المفهوم في كثير من الاحيان بالجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وما لذلك من أثر على المجتمع والاقتصاد ككل. كذلك الحال بالنسبة الى التوصل الى مرادف لمصطلح حوكمة الشركات باللغة العربية. ولكن بعد ذلك تم اقتراح مصطلح " حوكمة الشركات" ليكون مرادفاً لمصطلح Corporate Governance، وباتت الحوكمة تعني مجموعة القوانين والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء. وبالتالي وجود نظم تحكم العلاقات التي تؤثر في الاداء وعوامل تقوية الشركة على المدى البعيد وهي تنظيم أيضاً العلاقة بين مدراء الشركة ومجالس أدارتها ومع كل من له مصلحة بالشركة كالمساهمين وأصحاب الشركة.

وقد تجلى الاهتمام بالحاكمية المؤسسية حسب (مركز المشروعات الدولية الخاص، ٢٠٠٣) عقب سلسلة الانهيارات المالية التي ألمت بالشركات العالمية العملاقة عبر الحقبة الزمنية الماضية.

لمـــاذا الحـــوكمـــــة ؟

تعمل الحوكمة على ضمان عدم اساءة الادارة لادارة اموال المالكين، وبالتالي محاولة تعظيم الارباح ومضاعفة قيمة المنشأة، ولذلك فهي تهدف الى تحقيق الشفافية والعدالة وامكانية مساءلة الإدارة، لتحقيق حماية المساهمين وبما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالى ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ .

ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فى عام ١٩٩٩م، الا أن منظمة التعاون التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بمراجعة هذه المعايير وعدلتها في العام ٢٠٠٤ فأصبحت بذلك ستة معايير بدلا من خمسة وتتمثل في:-

١- ضمان حماية حقوق المساهمين: وذلك بإتاحة المجال لنقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على العوائد والأرباح ومراجعة القوائم المالية وحقهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والاطلاع على السجلات بكل شفافية، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم كاملة.

٢- المساواة في المعاملة للمساهمين : وتعنى المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم فى الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت فى الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وبالتالي اتاحة المجال للمساهمين للحصول على تعويض فعلي عند المساس بحقوقهم.

ووفقاً لـــ (zingales, 1997) فإن الأشكال المختلفة للعقود بين الشركة من جهة وأطراف المصالح من جهة أخرى هي بمثابة حجر الأساس لتنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالقدر الذي يعمل على ضمان حقوق الطرفين.

٣- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ويقصد بذلك ضمان حقوقهم القانونية والتعويض في المساس بحقوقهم ، وبالتالي ضمان آليات مشاركتهم الفعالة فى الرقابة على الشركة، ويجب هنا مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الإدارة بحيث تكون أغلبية مجلس الأدارة مستقلين لا تنفيذيين(Drmirage, 2000)

٤- الإفصاح والشفافية: ذلك أن عدم توافر الشفافية والافصاح بشأن المعلومات والاجراءات الادارية والمالية ذات الصلة سيؤدي الى استغلال الموارد بشكل غير دقيق، ولذلك كان لابد من الإفصاح عن المعلومات الهامة والحسابات ذات الصلة بالمركز المالي والآداء وحقوق الملكية، على أن يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بشكل دقيق صحيح وعادل لجميع المساهمين وأصحاب المصالح فى الوقت المناسب ودون تأخير، وحسب (عثامنة، ٢٠٠٤) فإن الأفصاح العادل والذي يفي بالغرض منه يمثل الشفافية بحد ذاتها عند متطلبات الأفصاح العالمية والمحلية.

٥- مسؤوليات مجلس الإدارة: وهو أمر في غاية الاهمية عندما يتعلق الامر بهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار الاعضاء وتحديد مهامه الأساسية ودوره فى الإشراف على الإدارة التنفيذية .

٦- ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات: ذلك أنه دون توافر اطار محكم واليات محددة تُسير اليات وقواعد العمل سيبقى الحديث عن حوكمة فاعلة مجرد تنظير يصعب قياس فاعليتها أو تطبيقها بالشكل المطلوب.

محددات الحوكمة:

هنالك عوامل لا تستطيع الشركات والبنوك التحكم بها لانها عوامل تفرض على هذه الشركات والبنوك وتؤثر عليها من الخارج، لذلك سميت بالمحددات الخارجية. وهنالك عوامل موجودة داخل الشركات والبنوك و لها أثر كبير على الأداء والنجاح وبالتالي تحقيق التنافسية، وهي عوامل داخلية.

العوامل أو المحددات الخارجية:

يؤثر على الشركة مدى انفتاح الدولة للاستثمار العام أي المناخ العام للاستثمار في الدولة سواء كان هذا الاستثمار محلياً أو من خارج الدولة ومنها القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي- قوانين الشركات والشؤون المتعلقة بها كالافلاس ومنع الممارسات الاحتكارية. بالاضافة الى كفاءة البنوك والمؤسسات المالية بما فيها السوق المالية وقدرتها على تمويل المشاريع، وكفاءة الرقابة وأجهزة الرقابة على الشركات مثل هيئة الاسواق المالية. وهنالك بعض المؤسسات التي تساهم في ضمان عمل السوق التجاري المالي بكفاءة مثل المحاسبين والمحاميين وغيرها.

ان وجود المنحدرات الخارجية يضفي أهمية لهذه المحددات والتي تكمن في ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تساهم في حسن ادارة الشركة وتقلل من التناقض بين الاعائد الاجتماعي والعائد الخاص.

العوامل أو المحددات الداخلية:

هي القواعد والنظم والاسس التنظيمية داخل الشركة، حيث أنها تحدد توزيع السلطات والجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في الشركة خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمدراء. والتنظيم هذا يؤدي الى التخفيض لادني حد للتعارض بين هذه الفئات المسؤولة.

أحد أسوأ الظروف التي تمر بها أيه شركة هو وجود تعارض في اتخاذ القرارات وتسيير أمور الشركة، لانه ليس من المعقول أن تكون الشركة ناجحة فيما اذا كانت كل جهة مسؤولة في الشركة تقدر هذه العلاقات ومع النظام يكمن عامل مهم في نجاح الشركة. لذلك نرى الكثير من المؤسسات والشركات التجارية والمالية في العراق وفي العالم أجمع تبدي أهتماماً كبيراً للحوكمة لانه في النتيجة، ستؤدي الحوكمة الى زيادة الثقة في الشركات ، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ككل وتعميق أدوار الشركات وسوق المال ورفع معدلات الاستثمار والمحافظة على حقوق صغار المساهمين والمستثمرين.

بالاضافة الى أن الحوكمة ليست محصورة على القطاع العام فقط بل على القطاع الخاص أيضاً، اذ تساعد الحوكمة على نمو هذا القطاع ودعم امكانياته التنافسية، حصول المشروعات على التمويل، حيث يؤدي نجاح المشاريع الى الربحية وخلق فرص عمل كثيرة مما يساعد على تخفيف حدة البطالة.

أهداف ومبادئ الحوكمة

ترتكز الحوكمة على خمسة معايير أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية عام ١٩٩٩، ثم عدلت في العام ٢٠٠٤ لتصبح ستة، وتهدف قواعد وأسس الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة أدارة الشركة وبالتالي تحقيق حماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال وعدم استغلال السلطة في غير الصالح العام. وهذه تؤدي الى تنمية الاقتصاد خاصة بما تحمله الحوكمة من توفير الطمأنينة للمستثمرين وحملة الاسهم على تحقيق عائد مناسب والحفاظ على حقوق خاصة صغار المساهمين.

كذلك تساهم الحوكمة في تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية. بالاضافة مع توفير مصارد تمويل محلية أو مالية خاصة في تمويل المشاريع الكبرى ولجوء الشركات الى الاسواق المالية لتمويل هذه المشاريع. كذلك كفاءة استخدام الموارد المالية وتجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية مما يؤدي الى استقرار وتدعيم الشركات دون التسبب في حدوث انهيارات بالبنوك أو الاسواق المالية سواء محلية أم عالمية كالانهيار الذي حدث في الاسواق المالية في دول جنوب شرق اسيا قبل عدة أعوام.

فادارة الشركات بحكمة هي المفتاح لنجاح الادارة ولكن عند سوء الادراة وانتشار الفساد في الشركة يكون مصير الشركة الافلاس لذا تساهم الحوكمة في ترسيخ معايير أداء الادارة وكشف حالات

التلاعب والفساد وسوء الادراة مما يؤدي الى كسب ثقة المتعاملين معها ونجاحها في السوق.ومن الجدير بالذكر ان الحوكمة ليست حكرا على فئة أو شركة محلية أو عالمية. فمثلاً على الصعيد القانوني حيث يهتم القانونيون باطر واليات حوكمة الشركات لانها تعمل على وفاء حقوق الاطراف المتعددة بالشركة وخاصة الشركات الكبيرة. لذا فالتشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد الحجر الاساس لاطر واليات حوكمة الشركات حيث أن هذه القوانين تنظم العلاقة بين الاطراف المعينة بشكل دقيق ومحدد: ومن هذه التشريعات والقوانين في الاردن: قانون الشركات أو سوق المال والبنوك والمحاسبة والتدقيق المحاسبي والضرائب والبيئة والخصخصة وغيرها. كذلك العقود والتي تلعب دوراً حساساً في تنظيم العلاقات التعاقدية وذلك لضمان حقوق الاطراف المعينة.

كما تجدر الاشارة الى أن الكثير من القانونيين يؤكدون على مسؤوليات العهده والامانة والتي يؤديها المديرون قبل غيرهم. وفي عام ٢٠٠٢ أقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) ان يتم اصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات والتي يمكن إضافتها الى قوانين سوق المال والشركات ولكن الاهم منها هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي حيث يتعاظم دور أجهزة الاشراف في متابعة الاسواق من خلال الافصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة. ولذلك فالانظمة والقوانين هي صمام الامان الرئيس الضامن لحوكمة جيدة للشركات وان معايير الافصاح والشفافية ومعايير المحاسبة الكفؤة هي عصب مباديء حوكمة الشركات.

ماهية حوكمة القطاع المصرفي

المبحث الثاني

دور الحوكمه في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية

ان حوكمة القطاع المصرفى تعكس مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم واصحاب الودائع على اختلاف انواعها وعلاقتهم مع الاطراف ذات الصلة ولكن ضمن إطار تنظيمى محدد وهيئات رقابية معينة.

ومن بين الركائز الرئيسة الأساسية للحوكمة هناك فئتين، أولهما المتعاملين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون، وثانيهما المتعاملين الخارجيين، ويقصد بهم المودعين، ناهيك عن الإطار القانونى التنظيمى والرقابي، أما الركائز الأساسية التى لابد من توافرها حتى يكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتمثل فى الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب .

ولذلك فنجاح الحوكمة فى القطاع المصرفى لا يكون بوضع القواعد الرقابية فقط، ولكن بجدية تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزى ورقابته من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى، فيجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها.وهذا مايبين دور كل من مجلس الإدارة ولجان المتابعة التى توفر البيانات اللازمة عن أداء البنك وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفى التى تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم فى الرقابة على أداء البنك إلى جانب المساهمة فى توفير رؤوس الأموال فى حالة حاجة البنك إليها.

والممارسة السليمة للحوكمة تؤدى عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفى وذلك من خلال المعايير التى وضعتها " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتى من أهمها، الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفى وللبنك وتحديد مسئوليات الادارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا، وبالتالي ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابى بالاضافة الى توفر الشفافية والإفصاح فى كافة أعمال وانشطة البنك والإدارة.

ولقد استطاعت الادارة المصرفية في العراق المحافظة على الاستقرار النقدي باعتماد أسلوب استقرار سعر صرف الدينار الأردني والمحافظة على المستوى العام للأسعار ضمن هيكل مناسب لأسعار الفائدة، حيث استمر البنك المركزي باستخدام الإدارة غير المباشرة في السياسة النقدية والارتقاء بسلامة

وكفاءة عمل القطاع المصرفي وتعزيز روح المنافسة بين وحداته بعد إلزام البنوك بتطبيق أحدث المعايير الرقابية والمحاسبية الدولية المعتمدة ، إضافة إلى قيام البنك المركزي عام ٢٠٠١ بإجراء العديد من التخفيضات ولكن بصورة تدريجية على استخدام أدوات السياسة النقدية (سعر الخصم وإعادة الخصم) آخذين بعين الاعتبار ظروف الاقتصاد الوطني والدولي عامة.

إضافة إلى تطورات أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية، مما أدى إلى هبوط أسعار الفائدة في السوق المحلية وكان لذلك أثره على أنشطة البنوك فعلى سبيل المثال سجل إجمالي الودائع عام ٢٠٠١ ارتفاعاً بنسبة ٦% وارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة ١١.٤ % في حين انخفض نوعاً ما الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة ٢٠.٩ % وقد أدى ذلك إلى تنويع الجهاز المصرفي والمالي الأردني بشكل ملحوظ ، اذ يتكون الهيكل االمالي الاردني من مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية في طليعتها المصارف التجارية العراقيه وغير العراقيه وبنوك الاستثمار ومؤسسات مصرفية متخصصة أخرى ومؤسسات مالية غير مصرفية أهمها شركات التأمين وسوق العراق المالي ومؤسسة الضمان، ويتصدرها القطاع المصرفي في الأهمية لانه المصدر الرئيس للائتمان نظراً لمحدودية دور سوق رأس المال والمؤسسات المالية الأخرى وعدم قدرتها على توفير مصادر التمويل المناسبة للمستثمرين .

وحيال ذلك شهد القطاع المصرفي العراقي العديد من الإجراءات وإعادة التنظيم وإصدار تشريعات جديدة بهدف تعزيز القدرات المالية وتوسيع قاعدة العمل وتنويع الخدمات،فكان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة وتخفيف القيود المفروضة على البنوك التجارية، لتمكينها من القيام بدوراً أكبر في الحياة المصرفية بهدف زيادة النشاط المصرفي وتعزيز تنافسية البنوك التجارية.

وانطلاقاً من أهمية قطاع البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي وانفراده بخاصية القدرة على خلق الائتمان لمختلف الاستثمارات ، يقوم البنك المركزي بشكل مستمر بمراقبة ودراسة أوضاع تلك البنوك لضمان سلامة مركزها المالي من ناحية ، ولضمان حقوق العملاء من مودعين ومستثمرين من ناحية ثانية(أحمد عثمان النمري ، ١٩٨٩، ص ٣٠).

إجمالي عدد البنوك المرخصة وعدد فروعه للفترة من ١٩٦٤-٢٠٠٦

السنة	إجمالي عدد البنوك	بنوك عراقيه	بنوك غير عراقية	بنوك إسلامية واستثمارية عراقية	عدد الفروع لإجمالي البنوك العاملة في داخل العراق
١٩٦٤	٨	٤	٤	–	١٤
١٩٩٠	١٨	٩	٥	٤	٢٨٠
٢٠٠٣	٢١	٩	٥	٧	٤٤٩

٢٠٠٦	٢٣	١٥	٦	٢	٥١٣

المصدر : البنك المركزي العراقي ٢٠٠٤ ، دائرة الأبحاث ، بيانات إحصائية سنوية(١٩٦٤- ٢٠٠٣).

ويظهر الجدول أن عدد البنوك العامة في العراق قد ارتفع من (٨) في عام ١٩٦٤ إلى (١٨) بنكاً في عام ١٩٩٠، واستقر أخيراً على (٢٣) بنكاً مطلع عام ٢٠٠٦ وكان الارتفاع في عدد الفروع لتلك البنوك أكبر ، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد الفروع (١٤) في عام ١٩٦٤ ارتفع إلى (٢٨٠) عام ١٩٩٠ وبلغ في نهاية ٢٠٠٣ (٤٤٥) فرعاً ، وليصل مطلع العام ٢٠٠٦ (٥١٣) فرعا.

كما شهد قطاع البنوك المرخصة تطورات ملحوظة في مستوى أدائه يمكن تتبعها منذ عام ١٩٨١ ، فقد ارتفعت موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة من (١٩٨٢) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (3780) مليون دينار عام ١٩٨٩ وإلى (١٤١٥٣) مليون دينار عام ٢٠٠١، وقد سجلت نسبة الموجودات المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي العراقي للسنوات المذكورة ٩١.٨%،١٥٥% ،٢٢٣% على التوالي وهذه النسبة تبين اهمية القطاع المصرفي.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية العراقيه –للفترة (١٩٨١-٢٠٠١)

السنة	رأس المال والاحتياطات والمخصصات ١	مطلوبات أخرى ٢	قروض من البنك المركزي ٣	أجمالي الودائع ٤	اجمالي الودائع تحت الطلب ٥	اجمالي الودائع الادخارية ٦	اجمالي الموجودات ٧	% ٤الى٧	% ١الى ٧	% ٥الى٤	% ٦الى ٤	معدل أجمالي الودائع %	معدل نمو ودائع تحت الطلب	معدل نمو الودائع الادخارية (توفير ولاجل %	ة
1981	112.6	104.9	14.7	977.7	316.5	661.2	1330.7	73.	08.	32.	68.	20	10	27	
1982	159.8	109.5	39.1	1169.5	354.5	815.0	1553.5	75.	10.	30.	70.	19	12	23	
1983	172.6	128.8	64.7	1397.8	387.7	1010.1	1863.3	75.	09.	28.	72.	19	9	24	
1984	187.8	145.6	89.1	1603.1	409.7	1193.4	2136.0	75.	09.	26.	74.	15	6	18	
1985	201.2	171.6	103.8	1747.2	374.5	1372.7	2392.1	73.	08.	21.	79.	9	9-	15	
1986	214.3	182.1	118.7	1946.3	370.6	1575.7	2634.8	74.	08.	19.	81.	11	1-	15	
1987	2292	200.3	112.6	2142.4	380.0	1762.4	2898.5	74.	08.	18.	82.	10	2	12	

8	14	9	79.	21.	08.	72.	3250.5	1911.1	435.0	2346.1	115.2	240.9	250.6	1988
11	17	12	81.	19.	07.	69.	3780.3	2116.1	509.3	2625.4	221.2	375.9	280.8	1989
06-	6	0.5	80.	20.	08.	65.	4090.0	2103.9	538.7	2642.6	449.2	434.6	312.4	1990
51	57	52	79.	21.	06.	72.	5599.1	, 3175.5	846.6	4022.1	408.7	549.4	348.6	1991
15	31	18	77.	23.	06.	75.	3611.1	3641.4	1107.6	4749.0	423.1	601.6	348.5	1992
7	7-	4	79.	21.	07.	73.	6747.5	3907.2	1032.2	4939.4	344.0	781.0	492.7	1993
12	2-	9	81.	19.	08.	72.	7527.8	4380.5	1011.0	5391.5	362.4	868.8	5828	1994
9	1	7	82.	18.	08.	69.	8430.4	4763.4	1024.1	5787.5	404.3	993.4	701.7	1995
6	10-	3	85.	15.	09.	68.	8857.7	5063.2	925.6	5988.8	390.5	1075.5	771.0	1996
6	12	7	84.	16.	11.	66.	9679.2	5349.9	1038.0	6387.9	370.3	1232.2	10477	1997
73	3	6.6	84.	16.	11.	65.	10460.2	5742.0	1069.4	6811.4	357.8	1506.4	1181.3	1998
11.3	3.8	10.1	85.	15.	11.	65.	11551.2	6392.0	1110.4	7502.4	333.6	1689.9	1316.6	1999
8	18.5	96	84.	16.	11.	64.	12913.5	6908.6	1315.9	8224.5	3234	2015.7	1377.9	2000
41	16	6.0	82.	18.	10.	62.	14153.6	7195.1	1526.2	8721.3	336.1	2470.8	1436.2	2001
14.7	10.2	13.3	78.7	21.3	8.5	70.5	المتوسط للفترة (١٩٨٠-٢٠٠١)							

المصدر: تقرير البنك المركزي،٢٠٠٤ دائرة الابحاث، عدد خاص تشرين الاول .

ولما كان من بين أهداف تطبيق الحوكمة الرشيدة ضمان توفير مصادر التمويل فقد تنوعت مصادر أموال البنوك التجارية ،و لدى مطالعة الميزانيات الختامية الموحدة للبنوك العاملة في العراق يتبين ان مصادر أموال البنوك تأتي مفصلة تحت بند الموجودات / المطلوبات وهي بكل وضوح تنقسم إلى قسمين هما مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية .

مصادر التمويل الداخلية (الذاتية):

تتكون مصادر التمويل الداخلية (الذاتية) (صفاء هادي سلمان ، ١٩٩٨، ص) من بند رأس المال المدفوع، احتياطات رأس المال الإجبارية والاختيارية ، الأرباح المدورة، والمخصصات المختلفة مثل مخصص الديون المشكوك فيها والمخصصات الاستهلاكية، وسندات الدين طويلة الأجل التي للودائع حق أولوية السداد عليها

ويبين الجدول السابق أن بند رأس المال والاحتياطات والمخصصات للبنوك التجارية قد شهد تطوراً نسبياً، فبعد ان كان قبل التعويم(٧%) ١٩٨٩، ارتفع الى (١٠%) عام ٢٠٠١، وهذا يشير إلى أن البنوك التجارية لا تعتمد في القسم الأكبر من عملياتها المصرفية والاستثمارية على مواردها الذاتية، وإنما على الموارد التي تتوفر لديها من مصادر غير ذاتية، الأمر الذي يبرر تسميتها " ببنوك الودائع " كما انها بهذا الشأن تلتزم بالمعايير الدولية وتعليمات البنك المركزي.

مصادر التمويل الخارجية (غير الذاتية):

تاتي أهمية هذا المصدر بالنسبة للبنوك التجارية من ارتفاع نسبة مساهمته في إجمالي مصادر أموال البنوك واهم عناصره الودائع المصرفية ، بوصفها العنصر الأكبر أهمية في مصادر أموال البنوك التجارية غير الذاتية. اذ يمثل بند الودائع ركناً أساسياً لحركة النمو الاقتصادي وتطورها في المجتمع (بوصفه تعبيراً عن الادخارات الوطنية) وهو بالنسبة للبنوك التجارية يمثل أحد أهم جوانب العملية المصرفية على الإطلاق .

تطور الودائع المصرفية

نتيجة للسياسات التي اتبعتها البنوك التجارية والمشار اليها اعلاه عرفت الودائع المصرفية تغيرات كبيرة خلال سنوات الدراسة من (١٩٨١ – ٢٠٠١)اذ ارتفع حجم الودائع من (٩٧٧) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (2625) مليون دينار عام ١٩٨٩ وبلغت في نهاية عام ٢٠٠١ (٨٧٢١) مليون دينار،مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها ٢٣٢% لعام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٨٩. (البنك المركزي الأردني ، ١٩٨٩ ، ص ١٤)

وللودائع المصرفية أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك بشكل يجعل منها أهم مصدر من مصادر أموال البنوك التي تمكنها من القيام بأعمالها التقليدية ، ولتوضيح هذه الأهمية للودائع ومدة تطورها نتعرض بدايةً لمصادر أموال البنوك ومن ثم موقع الودائع في تلك المصادر.

كذلك يؤكد الجدول حقيقة التحول في شكل الإيداع فنجد أن ودائع التوفير ولأجل حققت نسبة نمو بلغت (١٥%) خلال عامي ١٩٨٦/١٩٨٥ و(١٢%) عام ١٩٨٧، مقابل نسب نمو بلغت (-٩ %) و(-١ %) و (٢%) لإجمالي الودائع تحت الطلب خلال السنوات(١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧) على التوالي ، إلا أنه في عام ١٩٨٨ انخفضت نسبة النمو للودائع الإدخارية إلى (٨%)، لتعكس طبيعة الظروف التي سادت الاقتصاد العراقي، وأثرها في ارتفاع نسبة الفاقد من الإدخارات المحلية ، وفي عام ١٩٩٠ ، تراجعت تلك النسبة إلى معدل لم يسجل سابقاً وهو (٠.٦- %)، ثم أخذت معدلات النمو بالتذبذب صعوداً وهبوطاً

وبشكل حاد فيما بعد ، ففي حين بلغت (٥١ %) عام ١٩٩١ ، على أثر عودة العاملين في الخارج، انخفضت تلك النسبة إلى (١٥ %) في عام ١٩٩٢ ، لتستقر على (٤%) في نهاية ٢٠٠١ ، الأمر الذي يعكس ظروف الركود الاقتصادي التي أخذت تمر بها الاقتصاديات العالمية ومن ضمنها الاقتصاد العراقي ،وخلاصة الامر فان الودائع الادخارية بلغت ٢١١٦ مليون دينار عام ١٩٨٩ وارتفعت الى ٧١٩٥ مليون دينار عام ٢٠٠١ مسجلة نسبة نمو قدرها ٢٤٠% عن عام ١٩٨٩ مما يؤشر اهتمام المستثمرين بالودائع الادخارية وتفضيلهم لها.

ثانيا:- تطور التسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة :

قطاع التجارة العام		قطاع الإنشاءات	قطاع النقل	قطاع السياحة والفنادق		قطاع الخدمات والمرافق العامة		قطاعات أخرى	
حصته من (١)	التسهيلات	حصته من (١)	حصته من (١)	التسهيلات	حصته من (١)	التسهيلات	حصته من (١)	التسهيلات	حصته من (١)
32.5	13.0	2.8	2.1	9.7	2.1	27.7	6.0	51.6	11.9
32.1	14.5	2.6	2.1	11.8	2.1	31.8	5.6	67.6101.7	12.9
27.9	22.3	3.2	2.2	15.9	2.2	45.0	6.2	130.4	14.1
24.4	32.9	3.7	2.2	20.5	2.2	64.5	7.3	176.7	14.7
26.3	50.5	4.9	2.4	25.7	2.4	65.5	6.4	202.0	17.2
27.3	58.5	4.9	2.0	23.7	2.0	85.1	7.2	207.7	17.1
26.0	64.0	5.0	2.3	29.8	2.3	117.2	9.2	219.9	16.8
25.3	49.4	3.5	2.7	37.532.5	2.7	142.5	10.2	255.3	15.8
23.7	38.8	2.6	2.1	27.0	2.1	203.8	13.5	293.7	16.9
22.9	52.0	3.2	1.7	30.8	1.7	215.7	13.2	360.8	18.9
23.1	42.9	2.4	1.9	33.3	1.9	217.7	12.6	444.8	20.8
22.7	45.5	2.4	1.7	31.8	1.7	218.8	11.7	464.5	24.9
22.2	65.5	3.3	1.6	37.3	1.6	201.5	10.2	584.6	29.9

26.9	1058.8	10.0	213.6	2.0	32.8	2.4	54.0	21.0
39.9	828.8	1.6	43.6	1.2	38.1	2.4	65.0	16.7
25.6	912.1	4.6	150.5	1.2	46.4	6.1	198.3	21.2
25.9	948.4	5.4	199.8	1.4	53.6	5.2	195.6	20.4
24.2	948.3	5.5	214.4	1.8	70.0	5.1	200.3	19.8
23.3	948.3	5.5	220.2		108.7	5.5	217.7	19.5
	1016.8		223.0		140.5		223.6	
	1127.3		232.0		155.2		197.0	
	1247.6		240.0		171.0		134.2	
	1472.6		326.4				132.1	

ان الصعوبات والمعوقات الداخلية والخارجية التي واجهت الاقتصاد العراقي عبر مسيرته الطويلة ،خلال فترة الدراسة التي بدأت مع حالة الركود الاقتصادي وتعمقت لتصل الى حد تكون ألازمة الاقتصادية داخليا، وتبع هذه الأزمة أزمة سياسية اقتصادية عمت كامل المنطقة العربية لتضيف أعباء جديدة على الاقتصاد العراقي، وما كادت تنتهي الأزمات حتى برزت بوادر الركود الاقتصادي .

وإذا كانت الودائع المصرفية تشكل أحد المؤشرات المصرفية الدالة على نجاح البنوك التجارية في تحقيق غاياتها الأساسية ، فإن التسهيلات الائتمانية تشكل الشق الثاني من المعادلة المصرفية، بوصفها الوسيلة الأساسية لتحقيق تلك الغايات، والمعيار الأكثر أهمية بين جوانب العمل المصرفي للحكم على مدى تطورها ونجاحها خلال مدة معينة .

ولأن عوائد التسهيلات الائتمانية تشكل الجزء الأكبر والأهم من أرباح البنوك التجارية من ناحية أخرى، لذلك فهي تعكس جانباً من صورة النشاط الاقتصادي القائم، وتشير إلى شكل ومميزات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، لأن البنوك تزيد من تسهيلاتها الائتمانية في فترات الرواج، وتتشدد في منح تلك التسهيلات والقروض في فترات الإنكماش والركود الاقتصادي.

مع الاشارة الى ان حقبة السبعينات اتسمت بفوائضها المالية الكبيرة، والتي انعكست في صورة معدلات نمو ونسب توسع عالية لدى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، غير أن هذه الصورة الإيجابية لم تدم كذلك خلال الثمانينات وبالأخص بعد منتصفه، وعليه جاءت التسهيلات الائتمانية تتصف باتجاهاتها العامة بخصائص مستمدة من طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها الأردن، وقائمة في الوقت ذاته على أساس من النتيجة الفعلية المتحققة في نهاية حقبة السبعينات بكل ما شهدته من نمو وتوسع كبيرين ، استمر قسط من زخمها للسنوات اللاحقة الأولى من حقبة الثمانينات.

اجمالي التسهيلات الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من(١٩٨١– ٢٠٠١) بملايين الدنانير

المصدر: تقرير البنك المركزي،٢٠٠٤ دائرة الابحاث، عدد خاص تشرين الاول.

وارتفعت التسهيلات الائتمانية من (٧٢١) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (١٧٢٩) مليون دينار عام ١٩٨٩، وبلغت في نهاية عام ٢٠٠١ (٤٩٤٨) مليون دينارمسجلة بذلك نسبة نمو قدرها ١٨٦% عن عام ١٩٨٩م.

يتضح مما سبق أن حوكمة الجهاز المصرفي قد نجحت في جذب الاستثمارات من خلال الإدارة الصحيحة لمنح التسهيلات مما انعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني ومجمل الشركات العاملة والبنوك عموماً. ومع ذلك فقد وجد الباحث أن مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي لم يأخذ حقه من الاهتمام الكافي في الدراسات الحديثة، ذلك أن مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي تعني الطريقة الصحيحة والإدارة الرشيدة التي تدار بها شؤون البنك ومن يتعاملون معه، وهنا يتضح جلياً الدور الذي يؤديه مجالس الإدارة والإدارة العليا عموماً في ترجمة الأهداف والحفاظ على مصالح المتعاملين على ارض الواقع وبما يضمن أساساً حماية حقوق المودعين، لا سيما وان البنوك هي الوعاء الذي يجمع الإدخارات ويوظفها في الأوجه الاستثمارية المثلى، ناهيك عن دور البنك كمصدر تمويلي هام مما يجب أن تؤديه من دور رقابي محكم لمراقبة عملية الائتمان من جهة وأداء الشركات التي يقوم بتمويلها من جهة أخرى وهذا ما يفسر الدور الحساس والهام للحوكمة في إدارة شؤون البنك لضمان مصالح المتعاملين وحقوق البنك على حد سواء ولعل للضمانات المفروضة دور في تعزيز الحوكمة، فاغلب التجارب وعلى الصعيد الدولي تشير أن المشروعات والشركات تحتاج إلى تطبيق مبادئ الحوكمة بأسلوب إداري رشيد لتجنب الوقوع في الخسائر والاقتراب من الإفلاس في أي لحظة من اللحظات.

وبالإشارة إلى البيانات والتي سبق وان أوردناها يتضح جلياً نجاح الحوكمة في إدارة الجهاز المصرفي العراقي من حيث نمو مؤشرات الأداء بدءاً بإجمالي عدد البنوك ونمو عدد فروعها مروراً بالموجودات ونمو الودائع الادخارية وما سجلته التسهيلات الائتمانية من نماء في القطاعات الاقتصادية سواء منها الزراعة أو الإنشاءات أو النقل أو غيرها من القطاعات المشار إليها بالجداول.

فحتى وقت قريب كان يخشى على بعض البنوك من الإفلاس أو التعثر ،وبالتالي تراجع الأصول والودائع والقروض، إلا أن الإدارة الرشيدة والعمل بمعايير الحوكمة المصرفية زاد من ضبط الائتمان والتوسع في الإقراض ،فارتفع بذلك رقم الأعمال وانعكس ذلك على مؤشرات الأداء للبنوك بشكل إيجابي تعكسه معدلات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وحجم التسهيلات الممنوحة ونسب السيولة والربحية.

ومما يجب أن نشير إليه هنا أيضاً التوجه الجديد لإدارة البنوك بالالتزام بمعايير "بازل"، حيث تم إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على أساس متين يعزز تنافسيته وقدرته على المنافسة العالمية. والالتزام، بالمبادئ والمقررات العالمية كرفع الحد الأدنى لراس المال وتعزيز الاندماج بين البنوك لتقوية مركزها المالي، ناهيك عن التوجه العالمي الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جاد ووفق مقررات "بازل" ، بهدف

تشجيع وتقوية ممارسة الحوكمة في البنوك لإحكام عملية الرقابة والإشراف على سير العمليات بشكل موضوعي دقيق.

وهكذا يتبين أن تنفيذ تلك القواعد والمبادئ الأساسية لمقررات لجنة "بازل" تتم بالية محكمة ذات صلة بمخاطر الائتمان و التشغيل والشفافية والمساءلة، ذلك ان تنافسية الجهاز المصرفي على أساس الحوكمة الصحيحة لا تعني التطور الكبير فحسب وانما الكمي والنوعي على حد سواء بالحفاظ على نصيبهم من الأسواق العالمية بزيادة حجم الأرباح وتنويع العمليات والخدمات المصرفية المقدمة بشكل متطور ينسجم ومعايير العمل المصرفي العالمي، وبما ينعكس إيجاباً على معدلات العائد وتحسين مستويات الدخل حفاظا على مصالح المتعاملين والبنك على حد سواء.

والحوكمة المصرفية التي نقصدها في الجهاز المصرفي العراقي هي تحقيق التنافسية على أساس من الجودة والتميز بحيث تتناول تنافسية الأداء وقد تحقق ذلك بالنسبة للجهاز المصرفي الأردني، والذي تطور أداءه من عام وعام وهو ما تعكسه مؤشرات الأداء ذات الصلة بالبنوك من حيث الإنتاجية والتميز وحسن الإدارة، اخذين بعين الاعتبار معايير قياس تنافسية الأداء من حيث نصيبهم من الوقت ونصيبه من إجمالي الموجودات وكذلك من التسهيلات الائتمانية والودائع بالإضافة إلى حقوق الملكية.

يضاف إلى ذلك ما تحققه الحوكمة المصرفية من كفاءة تشغيلية، لاسيما أن ضعف الإدارة أحياناً يعتبر من الأسباب الرئيسة لتراجع الأداء المصرفين وهو ما دفع بالبنوك عموما لرفع كفاءتها التشغيلية وتحقيق نسب الربحية، ناهيك عن معيار كفاءة راس المال وما تعنيه ملاءة المصرف، ذلك وانه لكي يبقى المركز المالي سليما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القياس ذات الصلة بحقوق الملكية إلى الودائع، وحقوق الملكية إلى التسهيلات الائتمانية ومعيار الربحية، وكذلك حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

ومما يتضح جلياً انه وفي إطار حوكمة الجهاز المصرفي العراقي وتفعيل المنافسة تم اتخاذ العديد من الإجراءات وتقديم الحوافز والإعفاءات لبلوغ الأهداف المرجوة من خلال مواصلة القطاع المصرفي العرقي بمواكبته النمو الاقتصادي وتحقيق نتائج إيجابية زادت من زخم عملي لتنمية الاقتصادية واستحداث الكثير من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تواكب تطورات السياحة المصرفية الدولية، وبما يلبي احتياجات السوق والشركات وتنوع الاستثمارات والتمويل بأشكاله، مما جعل من الحوكمة المصرفية أداء طيعة لتحقيق تطور ونماء وتنافسية الجهاز المصرفي العراقي، ولا أدل على ذلك من تمتع الجهاز المصرفي بالعلاقة التشاركية التي أدت إلى نمو الاحتياطيات ونمو التسهيلات ومكانة المركز المالي. مما يعني أن الحوكمة المصرفية للجهاز المصرفي العراقي قد آتت أكلها ولو بعد حين.

وتشير إحصاءات البنك المركزي أن ميزانيته مع مطلع عام ٢٠٠٦ قد ارتفعت بما يزيد عن ٣.٨% لتقارب ٦.٢ مليار دينار وهنا تكمن أهمية الحوكمة المصرفية بتحديد نمطية الخدمة المقدمة والانسجام مع البيئة المصرفية والتأقلم معها سريعاً لتحقيق حوكمة رشيدة تعزز الأهداف والسياسات والاستراتيجيات التي يستند إليها المصرف.

يتضح مما سبق أنه ولكي تكون الحوكمة فاعلة في اتخاذ القرارات المصرفية السليمة، فانها تحتاج إلى معلومات دقيقة وحديثة لتكون تلك القرارات أكثر رشادة وعقلانية إذ من غير الممكن تحقيق التميز المصرفي في ظل العولمة، وممارسة الحوكمة المصرفية بشكل دقيق ما لم تكن القرارات المتخذة مبنية على أسس سليمة.

المبحث الثالث /الجانب العملي

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الإحصاء الاستدلالي بغرض اختبار الفرضيات، وقد تم اعتماد مصدرين للدراسة تمثل المصدر الثاني بالأدبيات والنظريات والتشريعات ذات العلاقة، فيما تركز المصدر الأولي للدراسة بالمقابلات الشخصية الميدانية مع بعض المسؤولين في البنوك العاملة في العراق.

مجتمع وعينة الدراسة: البنوك التجارية العاملة في الديوانية والمصرف الإسلامي ومصرف بغداد للاستثمار ومصرف الوركاء

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي العراق الذي يشتمل على (١٣) بنكا تجاريا ومصرفين اسلاميين ، اضافة الى مؤسسات الاقراض المتخصصة والتي تعود ملكية ثلاث منها الى القطاع العام وملكية واحدة منها مشتركة، اضافة الى شركات الصرافة في بغداد وخارجها ومكاتب التمثيل لبنوك أجنبية داخل العراق و خارجه. ، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية تمثلت بثلاثة بنوك تم مقابلة الأشخاص المسؤولين فيها من قبل الباحث والذين لهم علاقة بالأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

في تحليل نتائج الدراسة تم الاسترشاد بأساسيات التحليل الاحصائي الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) ،وقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة كما يلي:

الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
الأهمية	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم

وقد قام الباحث باعتماد تصنيف للمتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

الدرجة	١- أقل من ١.٨	١.٨-أقل من٢.٦	٢.٦-أقل من٣.٤	٣.٤-أقل من ٤.٢	٤.٢- ٥
الأهمية	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً

وقد استخدم معامل ثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلاً وهو دور الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي.

وقد بلغ معامل الثبات ألفا ٨٤%، مما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس وهو أعلى من قيمة ألفا المعيارية والتي تبلغ ٦٠% ، لذلك يمكن الإعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات .

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES-SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية لتحقيق أغراض البحث:

أولاً: أساليب إحصائية وصفية:

١- التوزيع التكراري: كمؤشر لمعرفة عدد التكرارات لكل فئة من المتغيرات النوعية وكذلك القيم المختلفة للمتغيرات الكمية، وقد أستخدم في هذه الدراسة للتعرف على خصائص عينة الدراسة.

٢- الوسط الحسابي: أستخدم في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين للاستبانة.

٣- الانحراف المعياري: وقد أستخدم في هذه الدراسة لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ثانياً: الأساليب الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم اختبار الفرضيات ضمن البرنامج الإحصائي ONE-SAMPLE T-TEST

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:

سوف يتم استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها كالآتي:

الفرضية الأولى: "لا تتأثر تنافسية الجهاز المصرفي العراقي بالعولمة".

إن الغاية من هذه الفرضية هي التعرف على مدى تأثر البنوك الأردنية بالعولمة وذلك من باب الميزة التنافسية لتلك البنوك، ويمكن توضيح ذلك بالتوظيف الأمثل لمتطلبات العولمة في الاستفادة منها عن طريق التنافسية، وذلك من وجهة نظر بعض موظفي البنوك التجارية العاملة في العراق في أقسام الادارة العليا بالتحديد. وللإجابة على هذه الفرضية تم إخضاعها الى اختبار العينة الأحادية والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

تحليل العينة الأحادية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
العولمة	٣.٩٣	٠.٨٧	٢٦.٣٨	١.٧١

يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء أفراد العينة حول أثر العولمة على البيئة التنافسية للبنوك التجارية العاملة في العراق ٣.٩٣ وبانحراف معياري يساوي ٠.٨٧ ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار العينة الأحادية الذي يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي (٣) ويتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من الجدولية ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي ٢٦.٣٨ أكبر من قيمة T الجدولية لذلك.

وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة " تتأثر تنافسية الجهاز المصرفي العراقي بالعولمة ".

الفرضية الثانية: " لا تؤثر الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي العراقي".

إن الغاية من هذه الفرضية هي التعرف على الأثر المباشر وغير المباشر لتبني مفهوم الحاكمية المؤسسية على تحقيق الميزة التنافسية في البنوك التجارية العاملة في العراق، وذلك من وجهة نظر موظفي الادارة العليا في تلك البنوك. وللإجابة على هذه الفرضية تم إخضاعها الى اختبار العينة الأحادية والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

تحليل العينة الأحادية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
الحوكمة	٣.٣٢	٠.٦٨	٧.٠٩	١.٧١

يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء أفراد العينة حول مدى تأثير الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي تساوي ٣.٣٢ وبانحراف معياري يساوي ٠.٦٨ ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار العينة الأحادية الذي يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي (٣) ويتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من الجدولية ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي ٧.٠٩ أكبر من قيمة T الجدولية.ولذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة " تؤثر الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي العراقي".

وفيما يلي نجمل أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:-

يمكن اجمال ما وصلت اليه الدراسة من نتائج فيما يلي:-

١- هناك تطور كمي واضح على عدد البنوك وفروعها العاملة داخل العراق ، الأمر الذي يشير إلى تطور الوعي المصرفي لدى شرائح المجتمع المختلفة هذا من جانب ، وإلى جدوى الاستثمار في هذا القطاع من جانب آخر وعزز ذلك اجراءات الانفتاح الاقتصادي وتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة،

٢- شهد قطاع البنوك المرخصة تطورات ملحوظة في مستوى أداءه حيث ارتفعت موجوداتها مقارنة بتراكم رأس المال في العراق.

٣- بفضل احكام الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة فقد شهد بند إجمالي الودائع نمواً متواصلاً بفضل تعزيز الثقة.

٤- شهدت التسهيلات الائتمانية مستويات مرتفعة في حجمها،وهي بذلك تدلل على أهميتها في إظهار صورة النشاط الاقتصادي القائم وميزات المرحلة عندما طبقت الحوكمة.

٥- لقد ارتفعت ارباح البنوك العراقية بمعدلات جيدة وهذا يعطينا انطباع بان للحوكمة والادارة الرشيدة اثر في زيادة ارباح البنوك

ثانياً: التوصيات:-

في ظل تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة ولتعزيز هدف الدراسة ، خاصة مع دخول أسس وقواعد الحوكمة حيز التنفيذ الفعلي بالمصارف يوصي الباحث بما يلي :

١- ضرورة أن يسعى القطاع المصرفي نحو تعظيم قيمة أصوله وسيولته وهامش ربحيته ، من خلال الإدارة الكفؤة واحكام الرقابة كونخا تُشكل عامل جذب لكل من المدخرين والمستثمرين على حد سواء.

٢- الانتقال من مفهوم البنوك التقليدية إلى البنوك الشاملة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في ظل ما تفرضه العولمة من تحديات البقاء للاجود.

٣- على الحوكمة أن تأخذ بعين الاعتبار الاندماج المصرفي كواحدة من الإجراءات الداعمة لتحقيق تنافسية القطاع النصرفي .

٤- على الرغم من تحقيق مبادئ الحوكمة للتوظيف الأمثل للموارد المتاحة والحد من ظاهرتي هروب رأس المال والمضاربة ، إلا أن تعزيز تنافسية القطاع المصرفي لها علاقة مع متغيرات أخرى كالملاءة المصرفية والتكنولوجيا وتأهيل الكوادر.

٥- أهمية حضور صغار المساهمين لاجتماعات الجمعيات العامة بتوجيه الدعوات الشخصية لهم ، كون ذلك يضمن حقوقهم بشكل أو بآخر ويتيح لهم فرصة التصويت.

٦- على الجهة منفذة الحوكمة أن تحتفظ بملف كامل وشامل يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالعمل لتحقيق مبدأ الشفافية والافصاح بعدالة.

المراجع:

- **أبو زر،عفاف،٢٠٠٦،استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة عمان، الاردن.**
- **حماد،طارق عبد العال،٢٠٠٥، حوكمة الشركات(المفاهيم- المبادئ-التجارب):تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.**
- **مطر، محمد ونور، عبد الناصر، ٢٠٠٧، " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، المجلد، ٣، العدد،١، ص ص ٤٦-٧١.**
- **خوري، نعيم، ٢٠٠٦، الشفافية والحاكمية في الشركات، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، العدد ٦٧-٦٨، ص ص ٣-٥.**
- **سوسق، عبد الحميد،٢٠٠٦، الحاكمية المؤسسية بين التشريع والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.**
- **القرعان، فادي، ٢٠٠٤، الحاكمية ودورها في الوحدات الخدماتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.**

- **Zingales, L. 1997, the value of the voting right: A study of the Milan stock exchange experience, review of financial economics, (7): 125-148.**
- **Demirage, I.2000, corporate Governance: overview and research Agenda, British Accounting Review, 32: 341-356.**
- **Laporta, R.,lopez, D. and shleifer, A .2002. Government Ownership of Commercial Banks, Journal of Finance,(27):265-301.**
- **Prowse, S.1997. The Corporate Governance System in Banking: What do We Know ? Banka Del Lavaro Guarterly Review, Marrch., 11-40.**
- **Clark, T.2004.Theories of Corporate Governance: The PhilosophicaL foundations of Corporate Governance, London and New York Routledge, ISBN 041532307x.**
- **Demirage,I.2000.Corporate Governance:Overview and research Agenda, british Accounting Review,32:341-356.**
- **Adams, R . and Mehran, H .2003 .Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies. FRB NY, Economic Policy Review,9:123-142.**